

مجلس الوزراء
مكتبة ادارة الفتوى والتشريع

الرجوع للورود

رقم التسجيل

رقم التصنيف

الاعداد

٢٤ رمضان ١٤٠٦ هـ

اول يونيو (حزيران)

١٩٨٦ م

صدرت في ١١ ديسمبر ١٩٨٤ م

الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الاعلام

العدد

١٦٦٧

السنة

الثانية والثلاثون

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦

في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

مادة ٣

يراعي في اعداد الميزانية العامة للدولة أو في تعديل الاعتمادات الواردة فيها الالتزام بأهداف الخطة السنوية .

ولا يجوز الارتباط أو تمويل أية مشروعات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمخالفة لذلك أو بما يخرج عن نطاق مشروعات الخطة ، ما لم يستدعي تعديل الخطة وبالتالي تعديل مكونات برامجها الزمنية .

مادة ٤

على كافة الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة في الوقت المحدد لها .

ويراعى الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص على الاسهام في تنفيذ ما يخصه من مشروعات الخطة وفق اسس معتمدة من الجهات المسؤولة .

مادة ٥

يراعى في اعداد الخطة وتنفيذها التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقاً للأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وفي حالة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الخطة عليه أن يلتزم بالتوجهات الرئيسية للخطة دون الاخلال بالاحكام القانونية النافذة .

الفصل الثاني

في اجراءات وضع الخطة وقرارها ومتابعة تنفيذها

مادة ٦

تولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الاطار العام لخطة التنمية الشاملة في ضوء الاستراتيجية والأهداف العامة بعيدة المدى للدولة .

بعد الاطلاع على المواد ٢٠ و ٦٥ و ٧٩ و ١٠٩ و ١٧٨ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى الرسوم بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وعلى الرسوم الصادر في ٨ من صفر سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ٧ من يناير سنة ١٩٧٩ في شأن وزارة التخطيط ،

وعلى الرسوم الصادر في ٢٠ من جمادى الاولى سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٩ من فبراير سنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ١

توضع خطة قومية شاملة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تركز على الاستراتيجية العامة للدولة وتضمن أهدافاً رئيسية محددة تمتد بمرورها الزمني الى المدى الطويل ، وتنقسم هذه الخطة الى خطط متوسطة الاجل تتفرع منها خطط سنوية تفصيلية لكل منها أهدافها المرحلية وسياسات تحقيقها وتباً لها جميع الموارد المالية والبشرية وتتوفر لها المرونة الكافية لمواجهة ما يجد من متغيرات أو تطورات تقتضي تعديل الأهداف المتبعة .

مادة ٢

تحدد الأهداف الرئيسية للخطة القومية الشاملة والبرامج لزمينة المشتملة عليها بناء على احتياجات الاقتصاد الوطني . إمكانات التنفيذ المختلفة ، المادية والمالية والبشرية ، ووفق لولايات تنفق والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمن القومي .

مادة ١١

لوزارة التخطيط الحق في الحصول من الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة على كافة البيانات والتقارير اللازمة لاعداد ومتابعة تنفيذ الخطة عدا ما نص القانون على سريته ، ولا تستخدم هذه البيانات والتقارير في غير الغرض المنصوص عليه في هذا القانون .

الفصل الثالث

في المجلس الاعلى للتخطيط

مادة ١٢

يشكل مجلس اعلى للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته ثمانية من الوزراء وغيرهم ممن يمثلون الجهات الحكومية وثمانية أعضاء آخرين من خارج الحكومة من ذوي الكفاءة والخبرة في الانشطة المختلفة .

ويصدر مرسوم بتشكيل هذا المجلس ، وتحديد مدة العضوية فيه وقواعد واجراءات اجتماعاته ونظام العمل فيه .

ويكون للمجلس امانة عامة تحت اشراف وزير التخطيط تتولى الاعمال الفنية والادارية . ويخصص في ميزانية وزارة التخطيط المبالغ اللازمة لانشطات المجلس واماته العامة .

مادة ١٣

يختص المجلس الاعلى للتخطيط برسم السياسات واقتراح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم توصيات الى مجلس الوزراء لاستصدار أى قانون أو نظام أو لاتخاذ أية اجراءات قد يراها ضرورية أو نافعة لتحقيق أهداف أو لزيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وللمجلس أن يطلب من الجهات الحكومية أية بيانات أو معلومات يقتضيها الامر للقيام بالمهام الموكلة اليه ، وان يطلب الى هذه الجهات القيام بأية دراسات تتعلق بالمهام المشار اليها .

مادة ١٤

ينظر مشروع الخطة في مجلس الامة على وجه الاستعجال .

مادة ١٥

يمرض مشروع أول خطة على مجلس الامة خلال السنة المالية الاولى التالية لاقرار هذا القانون .

مادة ١٦

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جابر الاحمد

صدر بقصر السيف في : ١٢ رمضان ١٤٠٦ هـ

الوالسقى : ٢١ مايو ١٩٨٦ م

ويمرض المشروع على المجلس الاعلى للتخطيط لدراسته وعرضه على مجلس الوزراء لاعتماده ، ثم يحال الى مجلس الامة لاقارره ويصدر بقانون .

مادة ٧

على الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة كل فيما يخصه موافاة وزارة التخطيط في المواعيد التي تحددها بمقترحات في شأن الخطط التي تحقق أهداف كل قطاع في ضوء الاطار العام للخطة القومية الشاملة وكذلك مقترحات القطاع الخاص المقابل لانشاطها .

وترتب المشروعات الواردة في الخطط المقترحة وفقاً للاولويات التي تحددها كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة بالاتفاق مع وزارة التخطيط في حدود المتاح من الموارد المالية في الميزانية العامة للدولة .

ولوزير التخطيط أن يدعو الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة الى تشكيل لجان تخطيط في كل وزارة تضم في عضويتهم مندوباً عن وزارة التخطيط ، وتكون مهمة تقديم البيانات والتقارير التي تتطلبها اعداد الخطة أو دراسة المشاكل التخطيطية ، وكذلك متابعة تنفيذ الخطة واعداد التقارير الدورية وتقديمها الى وزارة التخطيط ، وبوجه عام القيام بما قد يمهده اليها وزير التخطيط .

مادة ٨

تتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة على المستوى القطاعي ومراجعة تحليل الجدوى الاقتصادية لكل من المشروعات الواردة ضمنها والدراسات المقدمة عنها ، ويتم اختيار المشروعات التي تثبت صلاحيتها للتنفيذ لادراجها ضمن مشروع الخطة وذلك وفقاً للاولويات المقررة والمتبعة .

مادة ٩

يمرض مشروع الخطة السنوية ، بعد اقراره من المجلس الاعلى للتخطيط مع مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء لاعتماده تمهيدا لاحالته الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل لاقارره ، وتصدر بقانون .

مادة ١٠

تقدم الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة الى وزارة التخطيط تقارير دورية كل ثلاثة أشهر وأخرى سنوية ، وتضمن هذه التقارير سير العمل في تنفيذ ما يخص كل وزارة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة من الخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وبيانا عن انشطة القطاع الخاص المرتبطة بالخطة .

ويقدم وزير التخطيط الى مجلس الامة تقرير المتابعة السنوي بعد عرضه على المجلس الاعلى للتخطيط واعتماده من مجلس الوزراء .